فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى

هجرة العقول العربية

الهجرة عملية سكانية زادت معدلاتها في عالم اليوم بصورة ملحوظة نتيجة لمجموعة من العوامل والظروف تتفق وتختلف من مجتمع لآخر.

وتترتب على الهجرة مجموعة من التغيرات في حجم وشكل المجتمع حيث تطرح هذه القضية إشكاليات عديدة على مستوى المجتمعات المصدرة للعمالة بوجه خاص، وعلى المستوى القومي العربي أيضًا.

وبالرغم من تزايد حركة الهجرة الخارجية وتنقل العمالة بصفة خاصة بين الأقطار العربية فإن دراسة هذه الظاهرة وما ينتج عنها من آثار اجتماعية واقتصادية -سواء كانت إيجابية أم سلبية- تواجه بعقبة أساسية تتمثل في نقص المعلومات والبيانات الإحصائية المتصلة بتلك الظاهرة. وترجع هذه المشكلة إلى سببين أساسيين:

الأول: أن بعض الدول العربية لم تُجرِ تعدادًا واحدًا للسكان حتى الآن، علاوة على أن ما يتم إجراؤه من عمليات إحصائية في أغلب

الدول العربية تشوبه عيوب كثيرة، لعل من أبرزها الاختلاف في التعريفات والمفاهيم أو في التصنيفات الخاصة بخصائص العمالة الوافدة إليها.

الثاني: يتمثل في عزوف بعض الدول العربية عن نشر معلومات وإحصاءات قوة العمل بها، سواء كانت وطنية أم أجنبية، وذلك لاعتبارات قد تراها من وجهة نظرها تتصل بأمور أمنية أو سياسية، أو تقوم بنشر هذه المعلومات والإحصاءات متأخرة بحيث تصبح هذه البيانات غير ملائمة؛ خاصة في عالم يتسم بسرعة الأحداث والتغيرات.

▪ هجرة العقول العربية.. الأسباب والآثار:

تعتبر هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية من أقدم المسائل التي واجهتها البشرية، وقد خلقت هذه الهجرات تفاعلاً خلاقًا بين الحضارات منذ القدم، حيث انتقلت بعض اختراعات الصين إلى العرب، وبعد أن قام العرب بتحسينها انتقلت من خلال الفلاسفة والعلماء العرب إلى أوروبا وهكذا.

غير أن هجرة العلماء والفنيين من الوطن العربي إلى الدول المتقدمة لا تقاس بهذا المقياس؛ إذ تعتبر في العلاقات الدولية من أهم الظواهر في

عالم الهجرة، حيث تؤدي إلى تأخر الوطن العربي وبطء شديد في عمليات التطوير العلمي والتحديث الاقتصادي والاجتماعي والتي يطلق عليها بعض الباحثين مصطلح «النقل المعاكس للتكنولوجيا».

فمع التطورات العالمية الحالية يتراجع حجم الموارد المادية المتاحة أمام المعرفة البشرية، حيث فرضت علينا الحقبة الراهنة بعض المصطلحات، وأصبحت المعرفة ونتاج العقل البشرى هما العنصران الرئيسيان لإعطاء أي مجتمع فرصة دخول القرن الحالي بقوة.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه البحث العلمي أحد أدوات ومفاتيح هذا القرن -عصر العولمة والثورة المعلوماتية- فإن أعدادًا كبيرة من المهنيين يهاجرون بعد حصولهم على دراسات عليا في أوطانهم، ومن ثم فإنهم يشكلون بصورة جزئية فائض نظام التعليم في بلدهم.

وبسبب وجود هوة بين أنظمة ومناهج التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل في المجتمع المحلي فقد أسفر عدم التوازن هذا عن ناتج زائد، فتعين على الأفراد أن يسعوا للعمل خارج بلادهم أو تدفعهم ظروف الحياة إلى الهجرة.

ومن أشكال هجرة الكفاءات وأهمها: أولئك الذين سافروا إلى الخارج لطلب العلم فبقوا في المهجر.

وسنفرق بين ثلاثة أنواع من نزيف العقول:

١. النزيف الخارجي للعقول:

وهو النمط الشائع في هجرة العقول من الوطن العربي إلى خارجه.

٢. النزيف الداخلي للعقول:

وهو ميل بعض العلماء في الوطن العربي إلى المعيشة على هامش الحياة في هذا الوطن، وتوجيه اهتمامهم كله نحو العلم في حد ذاته، والمعرفة من أجل المعرفة وليس من أجل تطوير سبل الحياة وتسخيرها لخدمة المجتمع عمليًا، وكل ذلك من أجل الحصول على جوائز أو تقديرات، فهي هجرة داخلية للعقول.

٣. النزيف الأساسي للعقول:

وهو إخفاق بعض الدول النامية في الاهتمام بعقول مواطنيها نتيجة للعديد من العوامل، لعل أبرزها نقص الإمكانيات، وسوء التغذية الذي تعاني منها الأمهات والصغار في العالم الثالث، بالإضافة إلى العوامل السياسية وحجب المعرفة؛ لأن المعرفة تعني الإلمام بالحقوق، والدفاع عنها يعني النضال من أجل الحرية وترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقيقية.

وتعد ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية إلى الخارج أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي، وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية

متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة. وتتمثل أهم الآثار السلبية في: حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعاني مصر وغيرها من الدول العربية من آثار هذه الظاهرة، حيث يقدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن المصريين المتميزين من العقول والكفاءات التي هاجرت للخارج بـ ٨٢٤ ألفًا؛ وفقًا لآخر إحصاء صدر في عام ٢٠٠٣ من بينهم نحو ٢٥٠٠ عالم.

وتشير الإحصاءات إلى أن مصر قدمت نحو ٦٠٪ من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن مساهمة كل من العراق ولبنان بلغت ١٠٪، بينما كان نصيب كل من سوريا والأردن وفلسطين نحو ٥٪.

وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة إلى أن الوطن العربي يساهم بنحو ٣١٪ من هجرة الكفاءات من الدول النامية، وأن ٥٠٪ من الأطباء، و ٢٣٪ من المهندسين، و١٥٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية؛ يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص، وأن ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون

بالخارج لا يعودون إلى بلدانهم، ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالي ٣٤٪ من مجموع الأطباء العاملين فيها، وأن ثلاث دول غربية غنية هي: أمريكا وكندا وبريطانيا تتصيد نحو ٧٥٪ من المهاجرين العرب.

ويلاحظ أنه في الوقت الذي تخسر فيه الدول العربية -وفي مقدمتها مصر- من ظاهرة هجرة العقول، فإن إسرائيل تستفيد من هذه الظاهرة بفعل الهجرة عالية التأهيل القادمة من شرق أوروبا وروسيا وبعض الدول الغربية.

وتعد مصر الخاسر الأكبر من هجرة الكفاءات في الكم المطلق ففي أميركا حوالي ٣١٨ ألف كفاءة مصرية، وفي كندا ١١٠ ألفًا، وفي أستراليا ٧٠ ألفًا، وفي بريطانيا ٣٥ ألفًا، وفي فرنسا ٣٦ ألفًا، وفي ألمانيا ٢٥ ألفًا، وفي سويسرا ١٤ ألفًا، وفي هولندا ٤٠ ألفًا، وفي النمسا ١٤ألفًا، وفي إيطاليا ٩٠ ألفًا، وفي أسبانيا ١٢ ألفًا، وفي اليونان ٦٠ ألفًا وتحظى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من الكفاءات والعقول العربية بنسبة ٣٩٪ تليها كندا ١٣,٣٪ ثم أسبانيا ١,٥٪

وتتضمن هذه الأرقام العديد من الفئات في مهن وتخصصات مختلفة. وتتجلى الخطورة في أن عددًا من هؤلاء يعملون في أهم التخصصات الحرجة والاستراتيجية مثل الجراحات الدقيقة، والطب النووي،

والعلاج بالإشعاع، والهندسة الالكترونية والميكرو إلكترونية، والهندسة النووية، وعلوم الليزر، وتكنولوجيا الأنسجة والفيزياء النووية، وعلوم الفضاء، والميكروبيولوجيا، والهندسة الوراثية، بل إنه حتى في العلوم الإنسانية كاقتصاديات السوق والعلاقات الدولية، هناك علماء متخصصون.

إن الطلاب في الجامعات الغربية من أهم القنوات الرئيسية لهجرة الكفاءات العربية إلى البلدان الغربية، لاسيما المبعوثين الذين ترسلهم الجامعات والمراكز البحثية، ولا يعود هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية. وتعد مصر من أكثر الدول معاناةً من هذه المشكلة حيث قدر عدد من تخلف من مبعوثيها في العودة إليها منذ بداية الستينيات وحتى مطلع عام ١٩٧٥ بحوالي ٩٤٠ مبعوثًا بنسبة ١٢٪ من مجموع المبعوثين خلال تلك الفترة، تركز معظمهم في: أمريكا، وكندا، وفرنسا، وبريطانيا، وكانوا من المتخصصين في الهندسة والطب والأبحاث الزراعية. وخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ لم يعد إلى مصر ٧٠٪ من مبعوثيها في الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى وجود أسباب مشتركة وراء الهجرات السكانية سواء أكانت داخلية أو خارجية أهمها الفقر، حيث لا يقتصر على مفهوم واحد، ولكنه يمتد ليشمل فقر الإمكانيات والقدرات، والذي

يعكس نقص الخدمات الأساسية، وانخفاض مستوى المعيشة، ونوعية الحياة معًا. ويرتبط الفقر بهذا المعنى بنقص التشغيل والبطالة والتهميش وضعف أو انعدام فرص الحراك الاجتماعي، وهو المحرك الأساسي لانتقال الناس مكانيًا، إضافة للاضطهاد وعدم الاستقرار السياسي لأسباب إيديولوجية أو عرقية أو ثقافية أو دينية تلعب دورًا مهمًّا في الهجرات الجماعية. إلى جانب التعرض لأشكال القهر بدءًا من الحرمان من الحقوق السياسية، والاعتقال بدون قوانين، وكبت الحريات والتعذيب والتصفيات الجسدية.

وهنا أود أن أوضح أنه قد تكون الأسباب العامة دافعًا للهجرة، ولكن هناك أسبابًا أخرى لهجرة العقول والكفاءات، وهي في الغالب تتلخص في:

- توافر إمكانات البحث العلمي في الدول التي تتم الهجرة إليها، سواء ما يتعلق بمناخ البحث العلمي السائد أو الإمكانات المادية من: معامل ومختبرات وتمويل وفرق عمل بحثي متكاملة.
- إلى جانب وجود الجماعة العلمية المرجعية المحفزة للإبداع العلمي.
- وكذلك العوامل النفسية للمهاجر نفسه.
- وأيضًا عوامل الجذب والمغريات التي تقدمها دول المهجر.

– وعلينا أن نركز على أثر انخفاض مستويات الدخل والمعيشة على هجرة الكفاءات من مصر، حيث تنشأ الكفاءات المصرية المهاجرة منها، والمتميزة في البناء داخل الوطن في خلل بيئي معيشي تصنف حسب دليل الفقر البشري ضمن مجموعة الدول المتوسطة. ووفقاً لهذا الدليل فإن حوالي ٣,١٪ من السكان لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الأربعين.

ويزيد معدل الأمية للقراءة والكتابة عن ٤٤٪، ويحرم ١٣٪ من السكان من الحصول على المياه المأمونة، و١٪ على الخدمات الصحية و١٢٪ على الصرف الصحي. ويعيش تحت خط الفقر ٢٣,٣٪ من السكان. وتقرر بعض المصادر أن متوسط دخل الفرد في السنوات الخمس الأخيرة يتراوح بين ١٠١٥ – ١٤٠٠ دولار دون اعتبار للفروق الحادة في توزيع الدخل.

وتندرج أغلب الكفاءات تحت ظل أصحاب الدخول الثابتة. ومع اضطراد معدلات البطالة السنوية ونمو الأسعار بمعدلات تضخمية، فلقد تولدت عوامل طاردة لهجرة الكفاءات للخارج؛ تعوزها الفرصة أو قبول دول المهجر، وحتى بالنسبة لمن أتيحت لهم فرص العمل من أصحاب الأجور المرتفعة، على الرغم من تميز أجور قطاع الأعمال العام والخاص عن القطاع الحكومي، فإن معدلات الزيادة في الأجور

تراوحت ما بين ١,١٪، ٢,١٪ في حين زادت الأسعار بمعدلات تراوحت بين ٢,٨٪، ٢٢,٣٪.

ولنضرب مثلاً بأجور الكادر الجامعي حيث تنضوي أجور العاملين بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية في مصر تحت طائفة أصحاب الأجور الثابتة والمجمدة وفق لوائح الأجور، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الظاهري للأجور النقدية لهذه الفئة، فإنها تقلّ عن نصف نظيرتها بالكادر القضائي، وعن ١٥٪ من رواتب العاملين بالهيئات الدبلوماسية.

وبالرغم من زيادة معدلات الأجور الثابتة والمتغيرة خلال الفترة ١٩٨٨ وحتى الآن بما يقارب ٧٠٪ فإن معدلات زيادة المتوسط العام لأسعار المعيشة في الحضر قد سجلت زيادة تقدر بنحو ٣٥٢٪، بالإضافة إلى عدم حصول هذه الفئة على ما كانت تتمتع به من مزايا عينية، مثل الحصول على مسكن ملائم وقريب من مكان العمل، بتكلفة إيجارية محدودة أو بقيمة مقبولة.

ومن شأن هذه العوامل إما استنزاف قدرات وطاقات الباحثين العلميين في تحسين المعيشة بكافة الأشكال، كالاشتغال بمهام وظيفية أخرى مدرة للدخل، وإما تفضيل الهجرة، التي تتوافق والعوامل الأخرى المشار إليها كالبيئة البحثية، والإمكانيات

التمويلية والتقنية للعملية البحثية. وبذلك تشكل ظروف المعيشة أحد حوافز هجرة العقول.

وفي مجال حصر الخسائر الناتجة عن الهجرة أشارت الأبحاث إلى أن هجرة الكفاءات سواء أكانت دائمة أو مؤقتة، والتي تقدر بنحو ٥٠,٤٪ من إجمالي العمالة المهاجرة والبالغة ٣,٦٧٥,٢٧٦ قد كبدت الميزانية العامة للدولة خسارة في الاستثمارات المنفقة على التعليم الحكومي بما يتراوح ما بين ٤٣,٠١ مليار جنيه و ٦٢,٣٤٩ مليار جنيه خلال الفترة من ١٩٦٢ — ٢٠٠٠م، ولا تتضمن هذه التقديرات موارد إنفاق الأسرة على التعليم الخاص، والإنفاق المكمل للإنفاق.

▪ الهجرة وأجيال المستقبل:

تجدر الإشارة هنا إلى أن أسباب هجرة الكفاءات المصرية قد تتشابه مع أسباب الهجرة العادية للعمال أو الفنيين، خاصة في السبب الاقتصادي، وهو الأمر الذي يشير إلى أن قرار الهجرة يتحكم فيه بصورة أساسية العوامل الجاذبة، وليست الطاردة وحدها، فلو توفرت العوامل الطاردة، ولم تتوافر العوامل الجاذبة التي أولها التشريعات والقوانين والامتيازات الاقتصادية؛ فلن تكون هناك

هجرة، كما أن هجرة الكفاءات تحدث لأسباب عدة، أولها سياسات دول العالم الصناعي في اجتذاب المهارات من مختلف الدول في إطار من التخطيط الواعي، وعلى أساس انتقائي للمهارات التي غالبا ما تبقى في الخارج لأسباب متعددة مما يهدر مهارات بشرية مؤهلة لقيادة خطط التنمية خاصة في الدول النامية.

وهناك أسباب تدفع لهجرة الكفاءات المصرية، ويأتي في مقدمتها: الأسباب العلمية والمادية والتعليمية، وهذه الأسباب في حاجة لأن تكون منظمة للتقليل من حدتها حتى لا تفقد مصر مزيدًا من كفاءاتها في سوق العمل العالمية وقدرتها التي هي الأساس لوضع السياسات، وفي الوقت نفسه فإنها تعنى المزيد من العمل من أجل تفعيل عدد من السياسات والمواد التي جاءت بقانون الهجرة، والتي ما زالت لم تدخل حيز التنفيذ؛ خاصة مع تصاعد هجرة الكفاءات في ظل زيادة تيار العولمة؛ تأسيسا على مصالح الدول الصناعية المتقدمة.

ونشير إلى أن خطورة الأمر تكمن في أن الهجرة سوف يكون لها تأثير كبير على الأجيال الأصغر من كفاءات الدول النامية، خاصة من ينتمي منهم إلى الفئات الاجتماعية الأقدر، حيث يتاح لهم -من خلال وسائل الاتصال والتعليم- الهجرة إلى الخارج، الأمر الذي سيلحق مزيدًا من الضرر بالدول المصدرة لهذه الكفاءات بدءًا من

الفاقد في الاستثمار وفي التعليم، وانتهاءً بإضعاف القدرة الذاتية للمجتمع على القيادة والإدارة، ومرورًا بإضعاف قوى التنمية في المجتمع.

وعن الجانب الاجتماعي لظاهرة الهجرة نؤكد على أن المكاسب التي تجنيها الدول المتقدمة من جراء هجرة العقول إليها هي نفسها وبصورة معكوسة تمثل الخسائر التي تمنى بها الدول الأقل تقدمًا نتيجة هجرة العقول إليها.

وتتكامل المشكلة حينما تسعى المجتمعات التي هجرها أبناؤها الذين اتجهوا صوب المجتمعات الأكثر تقدمًا إلى الاستعانة بناتج عمل هؤلاء، وهم أبناؤها، متمثلاً في المبتكرات التكنولوجية التي أنتجوها، أو السلع التي طوروها، أو مجسدًا فيهم شخصيًا حين يعودون إلى بلادهم في زي الخبراء الدوليين.

إن تقدير التحولات الاجتماعية في زيادة معدلات هجرة الكفاءات العلمية عالية المستوى أو في انخفاضها؛ لا تزال محل جدل ومناقشة فالبعض يرى أن بنية التحولات المجتمعية قد تؤدي إلى حالة من عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي صعود شرائح اجتماعية جديدة وهبوط أخرى، ومن ثم عدم تحقيق العدالة الاجتماعية

بالصورة المطلوبة، لذلك تبحث الكفاءات العلمية عن دور فردي لها فتتجه نحو العالم الخارجي، وهو المتقدم بطبيعة الحال.

وقد أصبحت هجرة الكفاءات العلمية ظاهرة لافتة للنظر ليس بالنسبة لمصر وحدها، وإنما على مستوى بلدان العالم الثالث، وأن الخط النمطي المؤقت هو الشكل السائد لهجرة المصريين إلى الخارج رغم وجود نسبة من الهجرات الدائمة، ونرى أن كافة الشرائح والفئات المكونة للبيئة الطليعية معرضة لعملية الهجرة، بل ومشاركة فيها.

أما الأسباب والدوافع فترتبط ببيئة المجتمع المادي وما يصاحبه من تدنٍ في مستويات الحياة، وبخاصة فيما يتعلق منها بكمية الغذاء، ونوعيته، وحالة المسكن، وأوضاع المرافق، وأحوال البيئة، كما نرى أن هذا النمط من الفقر لا يرتبط ضرورةً بانخفاض مستوى التعليم، بل قد يكون العكس هو الصحيح أحيانًا، الأمر الذي يرفع من مستوى الطموح فيدفع الفرد دفعًا إلى تغيير مكان الإقامة بالهجرة.

ومن بين الأسباب الأخرى ضآلة فرص العمل؛ بل انعدامها أحيانًا؛ الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أشكال متعددة للبطالة، السافر منها والمقنع.

▪ أسباب هجرة العقول العربية:

ترجع أسباب هجرة العقول العربية إلى الدول الأوروبية والأجنبية إلى عدة عوامل، فإلى جانب العوامل الاقتصادية هناك عوامل اجتماعية وثقافية عديدة منها: جاذبية الوسط العلمي Scientific Community، ورغبة الكثير من طلاب الوطن العربي في الاستقرار في الدول التي تلقوا تعليمهم فيها، حيث إن ما تلقوه من معارف يعد اتصالاً بمشكلات الدول التي تلقوا العلم بها أكثر منها بمشكلات البلدان التي جاءوا منها. كما أن ما تقدمه الدول المتقدمة من تسهيلات للكفاءات المهاجرة من الشباب العربي يشجع على الاستقرار بالخارج، هذا فضلاً عن الزواج من هذه البلدان نفسها.

وإذا أضفنا إلى ذلك سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الكثير من البلدان النامية، ونقص الإمكانيات، والبيروقراطية المعوقة للعمل؛ لأمكن أن نفهم أثر ذلك في طرد العقول إلى الخارج.

كما أنه يمكننا القول بأن تدفق الكفاءات والعقول الفكرية إلى الدول المتقدمة هو أحد آثار التقسيم الدولي للعمل، والنظام الاقتصادي العالمي غير المتكافئ. ويعمل هذا التدفق أو النزيف للعقول على إثراء ما لدى البلدان المتقدمة من عوامل إنتاج دون أن تتحمل هذه الأخيرة أية تكلفة.

وإذا كانت الهجرة تؤدي إلى كسب في الدخل بالنسبة للمهاجر، فإنها تؤدي في المقابل إلى خسارة في الدخل بالنسبة لبلد المنشأ.

إن هجرة العقول الموهوبة، والتي يضاف إليها أصحاب المؤهلات الرفيعة العليا -الدكتوراه، الدبلومات في مواد التخصص- تعد خسارة تنموية على المكان الذي هاجرت منه، ومكسبًا تنمويًا للمكان الذي استحسنت أن تقيم فيه.

وتحتضن الدول الغربية في أوروبا وأمريكا حاليا أكثر من (٤٥٠) ألف عربي من حملة الشهادات والمؤهلات العليا، لأن هذه الدول هي المستفيد الأول من الأبحاث العلمية والتكنولوجية لبعض العلماء والمثقفين العرب، وهو الأمر الذي انعكس على التطور العلمي المتزايد الذي يشهده الغرب استنادًا إلى التقرير العلمي الأخير لليونسكو عام ١٩٩٨م حيث ذكر أن نسبة (٤٧,٤٪) من مجموع براءات الاختراع التكنولوجي في العالم عام ١٩٩٥ كانت في أوروبا الغربية و(٣٣,٤٪) في أمريكا الشمالية و(١٦,٦٪) في اليابان والدول الصناعية الجديدة، بينما كان نصيب الدول العربية ضئيلاً من براءات الاختراع التكنولوجي.

وبينما توفر الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا آلاف الملايين من الدولارات نتيجة لهجرة العقول والمهارات إليها، فإن هذه العقول

لم تكلف الدولة المضيفة شيئًا في تنشئتها وتدريبها، بينما يخسر الوطن العربي هذه العقول؛ نتيجة لتحمله تنشئة وتدريب وتعليم هذه الكفاءات دون أن يستفيد منها، وهى في الغالب أفضل العناصر القادرة على الإنتاج الفكري والعلمي، والاختراع والابتكار داخل الوطن العربي.

ومن الأسباب التي تدفع إلى هجرة العقول خارج الوطن العربي: عدم إتاحة الفرص والاحتواء حتى يمكن الاستفادة من الخبرات والمهارات، ونتيجة هذا الواقع المحبط كانت الهجرة للبحث عن فرص أخرى وواقع آخر مهيأ للبحث العلمي، وتعتبر أسباب الهجرة ودوافعها ونتائجها مترابطة مع بعضها البعض.

ويذكر أن هجرة الكفاءات قد فسرت بمدرستين:

١. مدرسة فردية تعالج أسباب الهجرة من منظور فردي يتعلق بشروط العمل وامتيازاته وحقوقه.

٢. مدرسة يمكن اعتبارها ظاهرة دولية، وترتبط بتدهور الحياة المدنية، أي تدني الأحوال السياسية والقانونية، وتردي الخدمات والأحوال المعيشية.

وأما خطورة هجرة الكفاءات فإنها تبرز في جانبين:

١. التكلفة التاريخية التي يتكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر حتى وقت هجرته.
٢. التجفيف لمَعِين التطور في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وللعلم فإن هجرة العقول العربية تكلف الوطن العربي ما يقارب ٢ مليار دولار سنويًا. ويؤكد تقرير مركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة أن الاستبداد السياسي ونظم التعليم الفاشلة وراء هجرة العقول، وأن عدد الكفاءات المصرية المهاجرة للخارج بلغ ٨٢٤ ألفًا حتى عام ٢٠٠٣، ويكشف هذا الرقم الخطير المأساة التي تواجهها مصر والكارثة المحدقة بتطورها نتيجة هجرة عقولها المتميزة للخارج، حيث إن عددها الكبير يعمل في أهم التخصصات الحيوية والاستراتيجية.

ولخصت عدد من الدراسات أسباب ظاهرة الهجرة في عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وجعلت العوامل السياسية من أهمها، ومن بينها:

١. غياب الديمقراطية، وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان.
٢. ظاهرة الفساد السياسي.
٣. عدم تقدير الكفاءات العلمية والسياسية.

وأما العوامل الاقتصادية فهي:

١. قلة العائد المادي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، الأمر الذي لا يساعد على تحقيق الاستقرار النفسي للعلماء.

٢. قلة حجم الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية، وخاصة مصر التي لا يزيد حجم إنفاقها على البحث العلمي عن ٦٪ من حجم الإنفاق.

٣. إلحاق العلماء بأعمال لا تتلاءم مع خبراتهم وتخصصاتهم، وتفشي الإجراءات الروتينية في أعمالهم.

٤. الاعتماد المكثف على الخبرات الفنية والتقنيات الغربية على حساب الكفاءات الوطنية.

وأكدت هذه الدراسة أن أهم العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى الهجرة هي:

١. زيادة الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب.

٢. وجود تفرقة بين خريجي الجامعات الوطنية والأجنبية، مما أدى إلى تشجيع الدراسة في الخارج.

ويذكر أن مصر من أكثر الدول العربية معاناة من هذه المشكلة، حيث قدر عدد من تخلف من مبعوثيها إلى أمريكا في العودة إليها خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٠ بأكثر من ٧٠٪.

وللعلم فإن موضوع هجرة العقول لم يشكل موضوعًا استراتيجيًا إلى الآن، والفضل الأكبر للأوروبيين واحتجاجاتهم والضجة التي أثارتها الدول الأوروبية عندما لاحظت أنها تخسر أصحاب الكفاءات العالية لمصلحة الولايات المتحدة. وكما تؤكد المعطيات أن أغلب الهجرات كانت برعاية وتشجيع أمريكي.

والمطلوب منا رسم سياسات اقتصادية وثقافية وعلمية واجتماعية محفزة، تشجع أصحاب الكفاءات العلمية والأدبية والفكرية لخدمة بلادهم، باعتبار أن الإنسان أثمن رأسمال، وأن أي إخفاق في حياته سينعكس على كل الأصعدة، وخاصة في ظل تسارع المنافسة التي يشهدها العالم في موضوعات الثقافة والتحديث، وأن البلاد التي لا تحترم علماءها ومبدعيها سيصيبها التخلف والموت البطيء.

ولكي ندرك أبعاد هذه المشكلة وخطورتها على واقع البلدان العربية ومستقبل عملية التنمية فيها، فقد يبدو من المفيد أولاً إيراد بعض الأرقام حولها، حيث تشير الإحصاءات المستندة إلى الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الظاهرة إلى الحقائق التالية:

- أن الوطن العربي يساهم بثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية.

– أن ٥٠ ٪ من الأطباء و٢٣٪ من المهندسين و١٥٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة، وكندا بوجه خاص.

– أن ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.

– أن الأطباء العرب العاملون في بريطانيا يشكلون حوالي ٣٤٪ من مجموع الأطباء العاملين فيها.

– أن ثلاث دول غربية غنية هي: الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا تصطاد ٧٥٪ من المهاجرين العرب.

– أن الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة العقول العربية بلغت ١١ مليار دولار في عقد السبعينات.

▪ الأسباب الأساسية لهجرة العقول العربية:

إن جميع الدراسات التي تناولت موضوع هجرة العقول في الوطن العربي تجمع على أن هذه الهجرة هي نتيجة لتشابك جملة من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية. ويصنف الباحثون هذه الأسباب في نوعين هما.

١. الأسباب الأساسية الدافعة إلى الهجرة:

- ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل، أو لا يجدون عملاً يناسب اختصاصاتهم في بلدانهم.

- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات.

- انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية.

- عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي، والإشكالات التي تعتري التجارب الديمقراطية العربية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعيًا وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقرارًا.

وإلى جانب هذه الأسباب الأساسية يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية تدفع أصحاب الخبرات إلى الهجرة، كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات والتعهدات و الكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إلى جانب أسباب عائلية أو شخصية فردية.

٢- الأسباب الجاذبة لهجرة العقول:

- الريادة العلمية والتكنولوجية للبلدان الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلدان.

- توافر الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل مهمة ومجزية ماديًا؛ تشكل إغراءً قويًا للاختصاصيين.

- إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم آفاقًا جديدة أوسع وأكثر عطاءً من جهة أخرى.

■ الآثار السلبية لهجرة العقول على البلدان العربية:

تفرز هجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية عدة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي، ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب؛ ولكنها تمتد أيضًا إلى التعليم في الوطن العربي، وإمكانيات توظيف خريجيه لبناء وتطوير قاعدة تقنية عربية، ومن أهم الانعكاسات السلبية لنزيف العقول:

- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تصب في شرايين البلدان الغربية، بينما تحتاج التنمية العربية

لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقنية.

- تبديد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت على تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية دون مقابل.

- ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية مقارنةً بالإنتاج العلمي للعرب المهاجرين إلى البلدان الغربية.

ومما يلفت النظر في الوطن العربي أنه مع ازدياد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب، يزداد اعتماد غالبية البلدان العربية على الكفاءات الغربية في ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعةٍ ومبالغٍ فيها في كثير من الأحيان... وبعبارة أخرى فإن البلدان العربية تتحمل، بسبب هذه الهجرة، خسارة مزدوجة لضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وإعداد الكفاءات العربية المهاجرة، ومواجهة نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها عن طريق الاستعانة بالكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة.

إن البحث في مسألة هجرة العقول العربية يطرح التساؤل التالي: لماذا تخفق البلدان العربية في بذل الجهود اللازمة لجذب علمائها وفنييها ذوي المهارات العالية والدقيقة في حين نجحت دول أخرى في ذلك؟

إن جانبًا من الإجابة على هذا السؤال يكمن في الأسباب الدافعة للهجرة والتي سبق أن أشرنا إليها، ولكن ثمة جوانب أخرى يمكن توضيحها فيما يلي:

– أن الدول العربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه "مشروع التنمية المتوازنة والشاملة"، والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والإنتاج العلمي.

– أن معظم المشروعات التي تقام في البلدان العربية تنفذها في أغلب الأحيان شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات، مع مشاركة وطنية بأدنى حد. والنموذج السائد في البلدان العربية لتنفيذ المشروعات هو نمط الصفقات التي لا تنطوي، في أغلب الأحيان، على نقل التكنولوجيا إلى الكوادر الوطنية، بل إقامة مشروعات الإنتاج الجاهزة وفق نموذج "تسليم المفتاح".

ومن الواضح أن هذه الطريقة في التعامل لا تتيح للعلماء والخبراء العرب إلا القليل من فرص العمالة وإثبات الجدارة، الأمر الذي يشعر أصحابها بالاغتراب في أوطانهم وتشكل دافعًا للهجرة، هذا فضلا عن أن هذه الظاهرة تشكل تبديدًا كبيرًا للموارد العربية في استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية الغربية، الأمر

الذي يعني صرف النظر عن توفير الدعم المالي اللازم لأنشطة البحث العلمي اللازم لبناء قاعدة تقنية عربية.

- فقدان أي نوع من الوحدة أو التكامل أو حتى التنسيق بين البلدان العربية في معالجة موضوع هجرة العقول أو استخدام الكفاءات الوطنية وأصحاب الخبرات من العلماء والمهندسين والأطباء وغيرهم.

- أن هجرة العقول تؤدي إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة؛ لأن هجرة أصحاب الكفاءات إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة كبيرة جدًا للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء؛ وخاصة لأن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تعتبر ملكا خالصًا للدول الجاذبة.

وتعتبر منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد -ناحية الدول المتقدمة- أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا؛ لأن هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري.

- **محاولات الدول العربية لإعادة العقول العربية المهاجرة:**

حاولت بعض الدول العربية تقديم إغراءات معينة وحوافز لعودة الكفاءات العلمية من خلال سن القوانين التي تمنح العائدين عددًا من المزايا المالية، وأهم هذه القوانين إصدار العراق لقانون عودة ذوي الكفاءات العلمية إلى الوطن رقم (١٨٩) لعام ١٩٧٢، ثم قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩) الذي أعقبه القانون الشامل رقم (١٥٤) لعام ١٩٧٤ لرعاية أصحاب الكفاءات، وهذا القانون والروافد التشريعية الأخرى المكملة له منحت للعرب حق التمتع بالجنسية العراقية وحرية الإقامة والعمل في العراق، ومنحت العائدين من ذوي الكفاءات العلمية منحًا وقروضًا وأراضي بناء وإعفاءات جمركية على الأثاث والسيارات.

وحاولت كل من ليبيا والكويت توفير مراكز بحثية علمية لجذب عدد من العلماء العرب بالخارج، حيث أدت جهود الكويت إلى إنشاء معهد للبحوث العلمية استقطب عددًا محدودًا من الكفاءات العلمية المهاجرة، أما في ليبيا فقد تم إنشاء معهد الإنماء العربي في كل من طرابلس وبيروت، واستقطبا عددًا من الباحثين العرب، من بينهم عدد محدود من المهاجرين.

ومن ثم فإن الجهود المتعددة للدول العربية لإعادة الكفاءات العلمية تبدأ في الأساس من تغيير البنية الأساسية الفكرية وتطويرها حتى تكون بيئة علمية صالحة لجذب العقول الفكرية العربية المهاجرة إلى بلادها من أجل الاستفادة من مهاراتهم وعقولهم.

▪ نحو استراتيجية عربية لوقف نزيف العقول العربية:

إن الخطورة التي تشكلها هجرة العقول العربية على المخططات التنموية العربية بصورة خاصة؛ تتطلب إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة تمهيدًا لوقفها. والحل الأمثل هو في وضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لهذه المشكلة، وينبغي أن تشارك في وضع هذه الاستراتيجية كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع، مع الاستفادة من خبرات منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية التي تملك خبرات ودراسات جادة حول هذه المشكلة.

ويمكن للاقتراحات التالية أن تشكل إسهامًا في هذا المجال:

- إجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها ومواقعها وميادين اختصاصها وارتباطاتها وظروف عملها.

– صياغة سياسة عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة العربية بحيث تمكن الدول العربية التي تواجه اختناقات في مجال القوى العاملة من التخلص من فوائضها، وتتيح للبلدان العربية الأخرى التي تواجه عجزًا في هذا الميدان سد العجز لديها.

– وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول، وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية، والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية لإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء وأصحاب الكفاءات.

– حث الحكومات العربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها، وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم، ومنحهم الحوافز المادية، وتيسير إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث.

– تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب وطلب مساعدتهم وخبراتهم، سواء في ميدان نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات.

– التعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان العربية لتكوين كوادر وكفاءات عربية، واجتذاب العقول

العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها.

▪ توصيات حول الهجرة:

في خاتمة هذه الورقة الذي تحدثنا فيها عن الهجرة، سوف نطرح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تشكل في مجموعها سياسة اجتماعية للتعامل مع قضية مستقبل العمالة العربية في ظل تحديات النظام العالمي الجديد:

١. مراجعة سياسات التشغيل في الدول العربية، والعمل على إعطاء الأولوية في التشغيل لأبناء الوطن أولا، ثم أبناء الدول العربية ثانيًا، ثم للعمالة الأجنبية ثالثًا؛ طبقا للاتفاقيات العربية في هذا الشأن، وذلك نظرًا لازدياد العمالة الآسيوية ببعض دول الخليج.

٢. على الدول العربية، التي تسعى إلى تنمية فرص العمل بالخارج، أن تعلم أن سياسات الهجرة لن تحل مشكلة التشغيل، ولكنها «عامل مساعد» ومؤقت؛ لذا فإن على هذه الدول أن تبحث عن حلول بالداخل لدفع عملية التنمية الشاملة من بينها حسن استخدام الموارد المتاحة، والاهتمام بعنصر التنمية البشرية لتحويل هذه الموارد إلى

ثروة بشرية لمواجهة تحديات المستقبل، حيث تواجه هذه الدول معدلات مرتفعة من النمو السكاني دون مقابلتها بتنمية حقيقية؛ مما يؤدي إلى مزيد من البطالة.

٣. وضع خطة شاملة طويلة الأمد، وخطط فرعية مرحلية لاحتياجات الدولة من القوى العاملة المواطنة المؤهلة علميًا وعمليًا في القطاعات الرئيسية للتنمية، وفي التخصصات المختلفة.

٤. التوسع في فتح مؤسسات لتدريب العمالة العربية، وتأهيلها بشكل يضمن اندماجها القوي في قطاعات النشاطات الاقتصادية ومجالاتها، مع تيسير سبل التحاق المواطنين بالدراسات التأهيلية والتدريبية والتجريبية التي تعقدها مثل هذه المؤسسات.

٥. الاهتمام بقضية الإنتاج، فهي القضية المحورية، وغرسها في نفوس النشء بواسطة التنشئة الاجتماعية لتجسيد خطورة هذا الهدف المرتبط بتحسين نوعية الحياة، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع إجمالي الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي.

٦. العمل على تعميق الانتماء داخل الشباب العربي حتى يمكن أن تستقر هذه الكفاءات في المجتمع، وتسهم في دفع عجلة تنمية المجتمع العربي.

٧. القيام بالمبادرات التي تؤثر في تشغيل الشباب من حيث إيجاد البرامج المنشئة للعمل والتي تراعي الخصائص والاحتياجات المتميزة للشباب.

٨. زيادة نشر الوعي في مختلف وسائل الإعلام بأهمية دور التدريب المهني في إعداد الشباب للعمل والعمالة المنتجة، رغم الإدراك المسبق بأن التدريب المهني في حد ذاته ليس وسيلة من وسائل توليد ونشر فرص العمل.

٩. تأمين إنفاذ وإعمال مبدأ «ضمان الشباب»، أو الضمانة الاجتماعية للشباب؛ في صورة التدريب الأساسي أو الخبرة العملية الأولية، بما يحقق ضمان تدريب شباب الخريجين من مرحلة التعليم الإلزامي وتعليمهم وتزويدهم بالخبرة العملية، بما في ذلك تمكين الشباب من استئناف التأهيل بعد دخولهم سوق العمل.

١٠. تشجيع الشباب العربي على التخلي عن بعض الممارسات الموروثة السلبية تجاه الرغبة في التوظيف، وإشاعة روح المبادرة والرغبة في المخاطرة بتحمل مسؤولية العمل للحساب الخاص.

١١. الإسهام في دعم وتنشيط مكاتب العمل والتشغيل بما يمكنها من حصر فرص العمل في مختلف القطاعات، وإرشادها للشباب الباحثين

عن العمل إلى تلك الفرص، وتوفير متطلبات قيامها بدراسة اتجاهات سوق العمل واحتياجاتها في المستقبل.

١٢. مراجعة نظم التعليم والتدريب للوقوف على مدى ملاءمتها مع احتياجات سوق العمل ومستلزماتها المتطورة من المهن والمهارات، وتنويع مؤسسات التعليم مع تنويع المهارات التكنولوجية المطلوبة في مجالات الإنتاج المختلفة.

١٣. السعي نحو تصميم استراتيجية تقوم على دعم مشاركة المرأة العربية في قوة العمل، وإشراكها تدريجيًا في شتى قطاعات العمل بما يتناسب مع استعداداتها وقدراتها، في إطار القيم المجتمعية المرغوبة والمطلوبة.

١٤. فتح أبواب البعثات إلى الخارج أمام المواطنين لتأهيلهم مهنيًا بما يضمن ارتفاع مستويات كفاءاتهم وقدراتهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة مع اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن عودتهم مرة أخرى حتى يمكن الاستفادة منهم في تنمية وتطوير المجتمع العربي.

١٥. دراسة أسواق العمل الخارجية لاستكشاف حجم وهيكل الطلب الخارجي على العمالة العربية، بالرغم من صعوبتها، ويجب أن يكون ذلك أحد المحاور الرئيسية عند وضع تدابير السياسية؛ لما

لذلك من أثر واضح على حماية العمالة العربية في الخارج وفي تنظيم المردود الاقتصادي.

١٦. ضرورة العمل على رفع مستوى مهارة العمالة العربية، والتركيز على التخصصات والمهن التي تحتاجها أسواق العمل الخارجية، حتى تصبح لها القدرة على منافسة العمالة الأجنبية الأخرى.

١٧. التخطيط لوضع برنامج هدفه الأساسي كيفية استقطاب العقول العربية المهاجرة.

١٨. ضرورة حل جميع المشكلات التي تعترض سوق العمل العربية، والتي يمكن تلمسها من خلال المؤشرات الآتية:

أ. التباين في توزيع قوة العمل جغرافيا.

ب. التوزيع غير المتوازن لأفراد قوة العمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ج. الاختلال في التركيب المهني لقوة العمل.

د. عدم التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

ه. البطالة.

١٩. ربط الحاجة إلى القوى العاملة بمتطلبات التنمية الأساسية حسب مراحل النمو المختلفة، ومثل هذا الهدف يتطلب عملا متوازنا في عدة مجالات منها:

أ. التخلص من ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة.

ب. زيادة إنتاجية العمل.

ج. تنمية الموارد البشرية وتطويرها.

د. زيادة مخرجات التعليم، وربطه بمتطلبات التنمية الأساسية.

٢٠. العمل على تشجيع الكوادر الفنية والعلمية على العمل والإنجاز باستمرار وليس كبح الطموح، والعمل على توفير الإمكانيات، وتهيئة المناخ العلمي السليم للإنتاج العلمي والإبداع.

المؤلف في سطور

- د. إبراهيم قويدر مرسي قويدر
- خبير في السياسات الاجتماعية.
- ليسانس في الدراسات الفلسفية والاجتماعية.
- دبلوم عالي في التنمية الإدارية.
- ماجستير في التنظيم الاجتماعي للإدارة.
- دكتوراه في تنمية الموارد البشرية.
- شهادة عليا دبلوم عالي في إدارة تكنولوجيا المعلومات.

- الموقع الإلكتروني : www.dribrahimguider.com
- البريد الإلكتروني : i_guider@hotmail.com
  ig@dribrahimguider.com

- المواقع القيادية الرسمية :

١. أمين الشباب والرياضة (وزير) من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤ ليبيا .

٢. أمين صندوق الضمان الاجتماعي من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠ .

٣. أمين لجنة تمليك المنشآت العامة للعاملين من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ .

٤. أمين القوى العاملة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩ .

٥. المدير العام لمنظمة العمل العربية – القاهرة .

الاختيار بالانتخاب من قبل وزراء العمل العرب ورؤساء الغرف وتنظيمات أصحاب العمل العرب ورؤساء نقابات العمال العرب (مؤتمر العمل العربي) المنعقد بالجامعة العربية في ٣ – ١٢ مارس ١٩٩٩ وتم التجديد لدورة ثانية في مؤتمر العمل العربي الدورة (٣٠) في تونس مارس ٢٠٠٣ ولمدة أربع سنوات، حتى أبريل ٢٠٠٨

٦. خبير في السياسات الاجتماعية.

- بعض المواقع الاجتماعية العربية والدولية :

١. رئيس رابطة الأخصائيين الاجتماعيين – ليبيا .

٢. أمين عام النادي الأهلي الرياضي الثقافي الاجتماعي، بنغازي .

٣. رئيس اللجنة التأسيسية للاتحاد العربي للأخصائيين الاجتماعيين العرب ١٩٧٩ .

٤. رئيس المجموعة العربية للضمان الاجتماعي بالجمعية الدولية للضمان الاجتماعي لمدة ثمانية سنوات – جنيف وعضو مجلس إداراتها ISSA

٥. عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بجنيف لدورتين ٦ سنوات ILO

٦. نائب رئيس المنظمة العالمية للأسرة باريس من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ .

٧. رئيس المنظمة العربية للأسرة تونس منذ ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠ .

٨. حائز على وسام الأرز الوطني من رتبة كومندور من الجمهورية اللبنانية فبراير / شباط ٢٠٠٢ .

٩. حائز على درع السيف الجزائري في يونيو / حزيران ٢٠٠٥ .

▪ الدراسات والأبحاث :

- القوى العاملة العربية وتحديات العصر .
- التنمية البشرية – أساليب – وبرامج .
- المرأة العربية وعملية الإنتاج .
- الحماية الاجتماعية للعاملين والرفع من مستوى الإنتاجية .
- الأسرة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين .
- الاستراتيجية الاجتماعية لمواجهة انحرافات الشباب .

▪ المؤلفات :

١. الثورة العربية الإسلامية .
٢. المنافع الضمانية .
٣. أنظمة الضمان الاجتماعي .
٤. تنمية الموارد البشرية وسياسات خلق فرص عمل جديدة .
٥. الحماية الاجتماعية – الماهية والمفهوم .
٦. المجتمع العربي وتحديات العصر .
٧. أزمة الثقافة والمثقف في الوطن العربي .
٨. نحو إقامة مجتمع المعرفة : حقوق الإنسان العربي .

شمس للنشر والإعلام

رؤية جديدة في عالم النشر

في مسعى جاد لتقديم رؤية جديدة تسهم في تصحيح العديد من المسارات في مجال النشر، تم تأسيس "مؤسسة شمس للنشر والإعلام" كخطوة على طريق إرساء أسس مشروع ثقافي متكامل يهدف إلى نشر الإبداع العربي في كافة التخصصات، وإثراء صناعة النشر، وتقديم إضافة حقيقية إلى مسيرة الكتاب العربي، وفق رؤى متوازنة تجمع ما بين طبيعة عملها كمؤسسة تجارية تتطلع إلى تحقيق الربح والانتشار، ومابين تحقيق رسالتها الثقافية.

وتهدف "مؤسسة شمس للنشر والإعلام" إلى تحقيق عدد من الغايات:

- إتاحة الثقافة الرفيعة للقارئ العربي، وتلبية حاجاته من المعرفة.
- الإسهام الفعال في نشر الإبداع العربي، من خلال سياسات ترويج وتوزيع تتلاءم ومقتضيات العصر.
- تفعيل حركة النشر، خاصة لشباب المؤلفين، ورعاية وتشجيع المبدعين، ودعم قدراتهم الفكرية والأدبية، والعمل على نشرها وإبرازها.
- حماية الحقوق الفكرية والمادية للكتّاب، وإعادة صياغة أسس التعامل المادي مع المؤلفين وفق قواعد أكثر إنصافاً.

- التعريف بالكاتب والكتاب إعلامياً وجماهيرياً، ومد جسور التواصل بين المبدع والمتلقي.
- إثراء الحياة الثقافية بالأنشطة والندوات والفعاليات، من خلال رؤى تنظيمية وترويجية تضمن نجاحها والمشاركة الفاعلة فيها.
- الوصول بالإبداع العربي إلى القارئ غير العربي، من خلال ترجمة الإصدارات العربية المتميزة إلى لغات مختلفة، والعمل على خلق آفاق عالمية لنشرها بالتعاون مع دور نشر احترافية في العديد من الدول.
- توثيق الصلات بين دور النشر المحلية والعربية والدولية، وكذلك بين الكتاب والمثقفين العرب، والتواصل الفاعل مع المهتمين على اختلاف توجهاتهم، وفق صيغ تعاون إيجابية.
- إعادة نشر التراث المعرفي العربي ذي الإفادة في عصرنا، وتحقيقه وتدقيقه.

ويرتكز عمل المؤسسة على منهاج "احترام الكاتب والكتاب" مادياً وأدبياً ومعنوياً، وفق عدة معايير تقوم على الالتزام التام بأخلاقيات مهنة النشر. وتسعى لتقديم رؤية جديدة لصناعة الكتاب تشمل الدقة في انتقاء المحتوى، والجودة في إخراجه وتصميمه وتنفيذه وطباعته، والاهتمام بنشره وترويجه إعلامياً ودعائياً، بما يضمن له؛ في النهاية؛ مكاناً بارزاً في مكتبة القارئ.

شمس للنشر والإعلام

www.shams-group.net

(+2) 02 27270004/5 - (+2) 0188890065/64